

بناء السلام كعملية مكافحة التمرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة ماندي تيرنر*

غالبًا ما يُقال إن بناء السلام الغربي في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد فشل لأنه لم يُنتج دولة فلسطينية قابلة —ولكن إذا أُعيد تفسير بناء السلام كشكل من أشكال مكافحة التمرد يهدف إلى تأمين السكان، فإنه لم يفشل للحياة لذلك، يقوم هذا المقال بتقييم نقدي لفكرة وممارسة بناء السلام. بل على العكس من ذلك، كان ناجحًا إلى حد كبير وبناء (COIN) باعتباره مكافحة للتمرد، من خلال استكشاف التداخل في الفلسفة والأساليب بين مكافحة التمرد ويجادل المقال. السلام، كما يتتبع تنفيذه في الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر مجالات الحوكمة والتنمية والأمن بأن بناء السلام في هذا السياق يعمل كطبقة إضافية من تقنيات التهدة التي تهدف إلى إخضاع السكان الفلسطينيين وضمن امتثالهم في مواجهة التجريد العنيف من الأرض والحقوق.

تكتب عن الاقتصاد. في القدس (مجلس الأبحاث البريطاني في بلاد الشام) هي مديرة معهد كينيون ماندي تيرنر السياسي للتنمية في المجتمعات التي مزقتها الحروب، مع تركيز خاص على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد تفكيك الاستعمار في شاركت في تحرير كتاب. نشرت العديد من المقالات في مجلات وكتب حول هذا الموضوع مع عمر شويكي، وكتاب (2014، بالغريف ماكميلان) ما بعد التنمية غير المتكافئة: الاقتصاد السياسي الفلسطيني الطبعة الأصلية [2011، بالغريف ماكميلان) سلام من؟ وجهات نظر نقدية حول الاقتصاد السياسي لبناء السلام كما كتبت وشاركت في كتابة العديد من المقالات التي تنتقد سياسات. مع مايكل بوغ ونيك كوبر (2008) الصادرة عن بناء السلام الدولي وهي محررة مشاركة في مجلة. وممارسات الجهات المانحة في بناء السلام الصادرة عن أبحاث في النظرية الماركسية النقدية: المادية التاريخية روتليدج، وكانت عضوًا مؤسسًا في مجلة عملت محاضرة في حل النزاعات، 2012 قبل انضمامها إلى مجلس الأبحاث البريطاني في بلاد الشام عام. يريل. في قسم دراسات السلام بجامعة برادفورد، حيث درّست مساقات حول الاقتصاد السياسي للحرب والسلام.

"يسبب هذا الحصار لإقناعنا باختيار عبودية غير مؤذية، ولكن بحرية اختيار كاملة"
(2002) حالة حصار، محمود درويش —

لقد خضع بناء السلام الغربي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لانتقادات متكررة ومكثفة، لا سيما فيما يتعلق بالتناقض القائم بين تعزيز المؤسسات الفلسطينية وهياكل الحوكمة والتنمية الاقتصادية تمهيدًا للسيادة، في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي والممارسات الاستعمارية.

تشكر المؤلفة الأكاديمية البريطانية، ومجلس الأبحاث البريطاني في بلاد الشام، وصندوق ليفير هولم على المنح كما تشكر المراجعين الثلاثة المجهولين، وكذلك مايكل بوغ، وعلاء ترتير، وروجر. التي جعلت هذا البحث ممكنًا ومع ذلك، ماك غينتي على تعليقاتهم القيمة على مسودة سابقة، والتي ساعدت في تحسين وضوح الحجج المقدمة. فإن أي أخطاء تبقى مسؤولية المؤلفة وحدها.

المراجع:

- (2008، روتليدج: أوكون) الذنب السياسي، الأموال المهدورة: المساعدات الدولية للفلسطينيين بعد أوسلو، أن لو مور.
- القابلية للحياة والحوكمة أثناء التحولات: الدول الهشة في فلسطين، (محررون) مشتاق خان، جورج جقمان، وإنجي أموندسن (2004، روتليدج كورزون: آيبنغدون) الاجتماعية.
- (2007، بلوتو برس: لندن) الإسرائيلي-غزة والصراع الفلسطيني: فشل السلام، سارة روي.
- روتليدج: لندن) الإغاة من التنمية أم تأجيل التنمية؟: الاقتصاد السياسي للمساعدات في فلسطين، رادسلار تاغليديسي (2011).

ومع أنني كتبت سابقًا مقالات تدعم هذا الرأي، إلا أنني لم أعد مقتنعًا. يُتَّهم هذا النهج أيضًا بعدم تحقيق السلام حتمي هنا هي أنه إذا فهم بناء السلام الذي يقوده المانحون الغربيون على أنه شكل من . بوجود تناقض في ذلك أشكال مكافحة التمرد يهدف إلى تأمين السيطرة على السكان، فإن التناقضات تختفي، وسنجد أن بناء السلام لم إن إعادة تسمية بناء السلام بوضوح على أنه مكافحة للتمرد في بل على العكس، لقد نجح إلى حد كبير—يفشل لفهم السياسات والعمليات التي تبدو متناقضة للوهلة الأولى "نحوًا عميقًا" الأراضي الفلسطينية المحتلة يوفر لنا عند النظر إليها من خلال عدسة بناء السلام المزعوم بصفته نهجًا حميدًا، لكنها لا تبدو كذلك عند رؤيتها من خلال عدسة مكافحة التمرد التي تركز بشكل غير خجول على تحقيق الاستقرار.

على فكرة أن النجاح في تأمين السكان وحمائيتهم من (COIN) تعتمد العقيدة الحديثة لمكافحة التمرد كما أن أنشطة . الاضطرابات يتطلب استراتيجيات جادة وواسعة النطاق في مجالات الحوكمة، والتنمية، والأمن وذلك تحت هدف معلن يتمثل في —بناء السلام التي يقودها المانحون الغربيون تركز أيضًا على هذه المجالات إن أوجه التشابه بين الأسس الفلسفية . تطوير آليات لتجنب النزاعات العنيفة أو الحد منها، وبناء سلام مستدام لذلك من —والتطورات السياسية في عقيدة مكافحة التمرد والمفاهيم الغربية لبناء السلام واضحة للغاية . الضروري تفكيكها وإخضاعها للتحليل النقدي، لا سيما من خلال إعادة بناء تأثيرها عبر أمثلة ملموسة.

إذ يعزو . إن النضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير يحمل أهمية كبيرة في تاريخ التمرد ومكافحة التمرد حول مكافحة التمرد الفضل إلى منظمة التحرير الفلسطينية في تطوير شكل من أشكال RAND مؤلفو دراسة التي ساهمت في لفت انتباه العالم الخارجي إلى —"دعابة الفعل" وخاصة من خلال—التمرد الشعبي البارز التي استندت إلى أساليب شعبية مثل ،(1987-1993) علاوة على ذلك، يُنظر إلى الانتفاضة الأولى . قضيتهم على أنها نموذج مثالي ،(سواء الضريبية أو الاستهلاكية) التظاهرات الجماهيرية، والإضرابات، والمقاطعات للمقاومة الشعبية.

بأن القضية الفلسطينية لا تزال تلعب دورًا رئيسيًا في التمرد العالمي، حيث RAND ويجادل مؤلفو دراسة قد يقود هذا الأمر البعض إلى استنتاج منطقي مفاده أنه إذا كان هذا . تُستخدم كأداة تجنيد قوية للجماعات الجهادية الادعاء صحيحًا، فإن حل القضية الفلسطينية سيكون في مصلحة أولئك الذين يسعون إلى تحقيق الاستقرار ولكن هذا لا يكون صحيحًا إلا إذا كان الاستقرار العالمي المنشود يقوم على أسس العدل والمساواة . العالمي بل .وتقرير المصير، وليس هناك ما يشير إلى أن استراتيجيات مكافحة التمرد العالمية تهدف إلى تحقيق هذه القيم .على العكس، فإن هذه الاستراتيجيات تهدف إلى إدارة التمرد وقمعه.

إن حالة عدم الاستقرار الناتجة عن مظاهر عدم المساواة والقمع تهدف استراتيجيات مكافحة التمرد العالمية إلى السيطرة عليها، وليس حلها، لأن حلها يتطلب إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي بحيث يُسمح للسكان المحليين كما أن التحالفات. وهذا حل لا يمكن لجهات مكافحة التمرد العالمية القبول به. بتقرير مستقبلهم التنموي والسياسي مع النخب المحلية تضمن أن تصبح هذه الاستراتيجيات متجذرة بعمق في الاقتصاد السياسي المحلي، كما سنرى في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الأشخاص الذين يجادلون بأن فلسطين ليست سوى مثال واحد في عالم غير مستقر وغير عادل وقمعي، ويحصل ومع ذلك، وكما يجادل جون كولنز، فإن على تغطية أكاديمية وإعلامية أكثر مما يستحق، يفوتهم جوهر القضية ويعزو. "الأهمية العالمية لفلسطين تبدو في ازدياد عكسي مع مقدار الأراضي التي يسيطر عليها الفلسطينيون" والتي يحددها بالاستعمار (أولاً، أن الفلسطينيين يخضعون لأساليب قمع وإبادة متطرفة: هذا الأمر إلى سببين وثانياً، أن الفلسطينيين يمثلون رمزاً رئيسياً في)، ("الحرب على الإرهاب" الاستيطاني، والتأمين الأمني، و النضال من أجل العدالة العالمية.

ما " تكتسب القضية الفلسطينية أهمية دولية لأنها تظل واحدة من آخر حركات التحرر الوطني في عصر يُعتبر في مواجهة دولة تحظى بدعم آخر قوة عظمى متبقية في العالم، وتستند إلى مبررات أخلاقية، "بعد استعماري لهذا السبب، فإن السرديات المتنافسة حول المعاناة. مستمدة من التاريخ الطويل للاضطهاد الذي عانى منه اليهود والسعي لتقرير المصير غالباً ما تحجب أو تحل محل التحليل البنوي؛ إلا أن هذه المقالة تجادل بضرورة التركيز على التحليل البنوي بدلاً من التركيز على السرديات.

الفلسطيني هو بالأساس نضال على الأرض، يضع دولة قوية -تنطلق المقالة من افتراض أن الصراع الإسرائيلي في مواجهة شعب بلا دولة، ما أدى إلى حلقة مفرغة من التمرد ومكافحة التمرد.

التي، ("قوة القتل" أي) "حركية" تشمل استراتيجيات مكافحة التمرد الإسرائيلية ضد الفلسطينيين استخدام تقنيات تشمل التدخل العسكري المباشر، والقمع الواسع من خلال الاعتقالات الجماعية، والاحتجاز الإداري دون محاكمة، والتعذيب، وهدم المنازل، بالإضافة إلى الاغتيالات المستهدفة والعقاب الجماعي.

وفرض "المواطنة الطبقية" لكن إسرائيل طورت أيضاً أساليب قمع متطورة تشمل تقنيات لضبط السكان مثل القيود على التنقل.

الحركة، الزواج، والإقامة؛ نظام الإغلاق المتمثل في الحواجز، والعوائق، وجدار الفصل؛ واستخدام الوكلاء وفي هذا السياق، تم تنفيذ الأنشطة المعتادة في أدوات بناء السلام، مثل بناء الدولة، المحليين والمتعاونين الحجة المركزية. وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز الديمقراطية، والترويج للقطاع الخاص، ودعم المجتمع المدني في هذه المقالة هي أن بناء السلام كوسيلة لمكافحة التمرد يعمل كطبقة إضافية من تقنيات التهدة التي تكاملت مع الهياكل القائمة على الهيمنة والقمع التي أنشأتها إسرائيل.

يحدد القسم الأول ما أعنيه ببناء السلام باعتباره مكافحة. لتوسيع هذه الفرضية، تنقسم المقالة إلى ثلاثة أقسام القسم الثاني يستعرض. للتمرد، من خلال استكشاف التداخل بين فلسفة وأساليب مكافحة التمرد وبناء السلام أما القسم. مكافحة التمرد الإسرائيلية والقمع في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقابل التمرد والمقاومة الفلسطينية الثالث، فيتناول كيفية عمل بناء السلام الغربي كأداة لمكافحة التمرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك من خلال تحليل المساعدات التنموية، استراتيجيات الحوكمة، والتنسيق الأمني، وكيف تداخلت هذه العوامل مع أساليب السيطرة الإسرائيلية، بينما لعبت أيضاً دوراً حاسماً في إنشاء اقتصاد سياسي جديد قائم جنباً إلى جنب مع "سلام استعماري".

يعطي هذا الاقتصاد السياسي للسلام الاستعماري صدقاً للمشاعر التي عبر عنها محمود درويش، الشاعر الوطني ويختتم الفصل بالإشارة إلى التناقض. الفلسطيني، بأن القمع والاختيار ليسا ضدّين، بل هما وجهان لعملة واحدة الأساسي في هاتين الطريقتين المتداخلتين للسيطرة، مع التأكيد على المبدأ القائل بأن القمع سيؤدي دائماً إلى المقاومة.

فهم بناء السلام كمكافحة للتمرد : تأمين السكان

حتى وقت قريب، كانت مناقشات عمليات مكافحة التمرد وعقيدتها مقتصرة على الاستراتيجيين العسكريين كما أشار ديفيد كيلكولين، وهو منظر بارز في مجال "شائعة مرة أخرى" ومع ذلك، أصبحت الآن. والمؤرخين مكافحة التمرد، وكان كبير الاستراتيجيين في مكتب منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية خلال مكافحة التمرد الكلاسيكية تركز على تأمين السكان بدلاً من تدمير "يجادل كيلكولين بأن 2005-2006 عامي...الفكرة الأساسية وراء ذلك هي غرس "العدو

بناء السلام كمكافحة للتمرد

لطالما كانت تقنيات مكافحة التمرد أداة طويلة. يهدف نهج مكافحة التمرد إلى فرض الإذعان وضمان السيطرة فقد استخدمتها القوى الاستعمارية لقمع الحركات المناهضة للاستعمار. الأمد وواسعة الاستخدام للتحكم والسيطرة داخل إمبراطورياتها، كما استخدمتها الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة للسيطرة على الحركات القومية وفي العالم الذي بات بعد الحرب الباردة وما بعد. والاشتراكية التي هددت مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية لا تزال هذه التقنيات محورًا أساسيًا في استراتيجيات السيطرة العالمية التي تنتهجها، (إلى حد كبير) الاستعمار. الولايات المتحدة وحلفاؤها، بل إنها تطورت وتحسنت بشكل أكبر

التدوينات الصريحة لهذه العقيدة تُجمّع الدروس المستفادة من التدخلات السابقة في مكافحة التمرد وتعيد تشكيلها لتناسب بيئة الصراع في القرن الحادي والعشرين، والتي يتم تحديدها إلى حد كبير من خلال وثائق الدفاع وإدارة وتيرة "الهدف هو". (التي تشرح استخدام أشكال أخرى من القوة إلى جانب التدخل العسكري) الاستراتيجية ومع ذلك، لا يعني ذلك أن العنف المكثف ليس نتيجة "النشاط، ومستوى العنف، ودرجة الاستقرار في البيئة منطقية وضرورية لعمليات مكافحة التمرد الحديثة، حيث لا يزال العنف المباشر يلعب دورًا حاسمًا إذا فشلت على أنها نهج "كسب القلوب والعقول" غالبًا ما يتم تصوير استراتيجية. الأساليب الهيكلية لتحقيق الاستقرار ولكن هذا الوصف مضلل، "ناعم"

التعاون نحو مجموعة من الأهداف "الهدف الرئيسي لمكافحة التمرد ليس فرض النظام بالقوة، بل تحقيق بأولوية الوسائل 2009 لهذا السبب، يجادل دليل مكافحة التمرد الصادر عن الحكومة الأمريكية لعام "المشتركة وهي غالبًا. مكافحة التمرد هي جهد معقد يدمج مجموعة كاملة من الوكالات المدنية والعسكرية: "غير العسكرية أكثر من كونها (تركز على تأمين والسيطرة على مجموعة سكانية معينة) ما تكون أكثر تركيزًا على السكان". (التركيز على هزيمة مجموعة معادية محددة) تركيز على العدو

وبذلك، تسعى عقيدة مكافحة التمرد الحديثة إلى تحصين الدول ضد الانتفاضات من خلال ضمان السيطرة على المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية عبر المساعدات التنموية، ودعم النخب المتحالفة، والمساعدة العسكرية.

،(1992) "أجندة للسلام" هذا النهج يتماشى مع مفاهيم واستراتيجيات بناء السلام كما وردت في وثائق مثل وكما يتم تنفيذه عبر مجموعة، (2005) "في حرية أوسع" و، (2004) "مسؤوليتنا المشتركة: عالم أكثر أمانًا" و منذ أواخر التسعينيات، أصبح. من أنشطة بناء السلام التي تقوم بها الجهات المانحة الغربية والمنظمات الدولية الدمج بين القوة العسكرية وأنشطة بناء السلام أكثر وضوحًا، حيث تم دمجها بشكل رسمي في عمليات دعم في الواقع، يعكس دليل مكافحة "سلام عدواني" في السعي إلى تحقيق ما وصفه مايكل بوغ بأنه (PSOs) السلام. هذا التوجه بوضوح 2009 التمرد الصادر عن الحكومة الأمريكية لعام

العلاقة بين بناء السلام ومكافحة التمرد

القدرات المطلوبة لمكافحة التمرد قد تكون " يفترض دليل مكافحة التمرد الصادر عن الحكومة الأمريكية أن مشابهة جدًا لتلك المطلوبة في عمليات حفظ السلام، والمساعدات الإنسانية، وعمليات تحقيق الاستقرار، ومهام يستند كيلكولين، (الأمن، السياسة، الاقتصاد) "الأركان الثلاثة لمكافحة التمرد" عند بناء "المساعدات التنموية بإجراء تقييم للصراع من "الأركان" إلى أفضل الممارسات المستخلصة من هذه الأمثلة، ويشبه عملية تطوير هذه (USAID) قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وأحد مؤلفي (ويشير بوغ أيضًا إلى أن جون ماكينلاي، الباحث في مكافحة التمرد الإمبراطورية البريطانية وتنفيذها للقضاء على ما (PSOs) كان يفضل تعديل عمليات دعم السلام، (حول مكافحة التمرد RAND دراسة ارتباط وثيق ومتجذر بين الممارسات " جميع هذه النقاط تشير إلى "تمردًا عالميًا مرتبطًا بالإرهاب" كان يعتبره "العسكرية العالمية المعسكرة والحكومة النيوليبرالية العابرة للحدود.

القول بوجود تكافل هيكلي بين مبادئ وأهداف بناء السلام ومكافحة التمرد لا ينبغي أن يكون مثيرًا للجدل؛ فـ كثير الدول " خصوصًا في الدول التي تُصنّف ضمن) من الدول الغربية تعبر علنًا عن أن استراتيجياتها التنموية الدولية يمكننا تتبع جذور هذه الفكرة إلى القوى .تهدف إلى تعزيز مكافحة التمرد (في مصطلحات الجهات المانحة "الهشة 1929 الإمبريالية في أوائل القرن العشرين، كما يتضح من قانون التنمية الاستعمارية البريطاني لعام

في مواجهة موجة التمردات المناهضة للاستعمار ضد الحكم الإمبريالي، طورت بريطانيا استراتيجية للحد من على سبيل المثال، تلاعبت بريطانيا بالسياسات .استقلالية المستعمرات وضمان استمرار السيطرة البريطانية المصرية والعراقية من عشرينيات القرن الماضي حتى خمسينياته، بهدف منع أي سياسات اقتصادية أو خارجية .تهدد مصالحها في المنطقة.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد اعتبرت المساعدات التنموية عنصرًا أساسيًا في استراتيجياتها العالمية لمكافحة التمرد المناهضة للشيوعية، وتم ترسيخ ذلك من خلال إنشاء فرق مشتركة بين الوكالات الحكومية في وبهذا، فإن فرق 1962 الخمسينيات، وتدوينها رسميًا في أول دليل أمريكي لمكافحة التمرد بين الوكالات عام إعادة الإعمار الإقليمية في أفغانستان في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تمثل مجرد مثال حديث على هذا التنسيق والأولويات.

وتدريب الجيوش "الحكومات الصديقة" وفي المجالين السياسي والأمني، لطالما تبنت الولايات المتحدة مبدأ دعم وقد أعادت الحكومة الأمريكية في يناير .بأمريكا اللاتينية "ساحتها الخلفية" على قمع التمردات، خصوصًا في التأكيد على الترابط الحاسم بين المصالح العسكرية والتنموية والسياسية الخارجية للولايات المتحدة 2009.

بناء السلام كمكافحة للتمرد

والوكالة، (البنتاغون) دليل مكافحة التمرد، الذي شاركت في توقيعه وزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة الدفاع يعكس هذا. (الذي تم ذكره سابقاً) كان مؤلفه الرئيسي ديفيد كيلكولين، (USAID) الأمريكية للتنمية الدولية تعود أصول وكالة التنمية. الترابط التنظيمي القائم على الأهداف أيضاً الممارسة البريطانية في هذا المجال إلى مؤسسات سابقة كانت ترتبط أحياناً بوزارة، (DFID) البريطانية، المعروفة باسم وزارة التنمية الدولية والمكاتب المختلفة التي تعاملت مع المستعمرات البريطانية (FCO) الخارجية وشؤون الكومنولث.

كألية مشتركة بين (GCPP) "مجموعة الوقاية من النزاعات العالمية" أنشأت المملكة المتحدة، 2001 في عام لتمويل وإدارة مساهمة، (DFID) ووزارة التنمية الدولية، (MOD) ووزارة الدفاع، (FCO) وزارة الخارجية المملكة المتحدة في منع وتقليل النزاعات العنيفة، مما يظهر مدى أهمية هذه الترابطات بين الدفاع والسياسة الخارجية والتنمية.

يمكن تتبع تاريخ مماثل لهذا التداخل بين الدفاع والسياسة الخارجية والتنمية بين جميع الجهات المانحة الكبرى في دليلاً ميدانياً 2007 فعلى سبيل المثال، نشرت كندا في عام. (OECD) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي يجمع بين (3-D Approach) "الأبعاد الثلاثة" لمكافحة التمرد يطور سياستها الخارجية وفق نهج أعلنت الحكومة الكندية عن دمج وكالة التنمية الكندية، 2013 وفي مارس. الدفاع، والدبلوماسية، والتنمية في وزارة الشؤون الخارجية (CIDA).

الترابط " بل تفضل استخدام تعبير. في خطابها "مكافحة التمرد" ومع ذلك، لا تستخدم مؤسسات التنمية مصطلح وهو المصطلح الذي أصبح مهيمناً في التحليل الغربي منذ "الأمن الإنساني" ومفهوم، "بين الأمن والتنمية". "الدول الهشة" ظهوره في التسعينيات، لا سيما فيما يتعلق بكيفية الحد من العنف في مناطق النزاع و

الذي كان له دور، ديفيد بترينوس الجنرال الأمريكي. ومع ذلك، فإن العلاقة المتبادلة بين الاستراتيجيتين واضحة **الدليل الميداني** وهو، "الكتاب المقدس لمكافحة التمرد" محوري في إعادة إحياء عقيدة مكافحة التمرد، وصاحب كان أحد الشخصيات الرئيسية وراء، 2006 لعام (FM-324) للجيش الأمريكي ومشاة البحرية لمكافحة التمرد إحدى (ماري كالدور وقد اقترح على "عقيدة بترينوس" إعادة إحياء هذه العقيدة، التي يشار إليها أحياناً باسم مكافحة التمرد والأمن الإنساني—وجود تقارب بين المفهومين (أبرز المنظرين لمفهوم الأمن الإنساني

الوكالة والأمن الإنساني

مأسسة واحتواء مفهوم الأمن الإنساني لقد وصلت .على نفس المبادئ والأهداف الوكالة والأمن الإنساني تقوم بديل جذري للخطاب السائد حول ففي البداية، كان يُنظر إلى الأمن الإنساني على أنه .إلى مستويات غير مسبقة والذي كان قائمًا على أمن الدولة والتهديدات الناجمة عن النزاعات بين الدول ،الأمن الدولي

روج لفكرة أن انعدام ظهر مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة المتفائلة في التسعينيات، حيث تم إدخال هذا المفهوم إلى .تشكل السبب الرئيسي لانعدام الأمن الحروب الأهلية وأن ،الأمن يؤدي إلى الفقر وهي نفس الوثيقة التي ،"جدول أعمال السلام" 1992 وثيقة الأمم المتحدة لعام المعجم الدولي لأول مرة في وقد عكس كلا المفهومين الروح السائدة في النقاشات الأكاديمية .بناء السلام ظهر فيها لأول مرة مفهوم مجموعة الأمر الذي أسفر عن ،سياسات صنع القرار السائدة والسياسية آنذاك، مما أدى إلى إدماجهما لاحقًا في لجنة بناء السلام إلى جانب ظهور شبكات ومؤسسات متعددة مثل ،واسعة من التعريفات والأدوات والمنهجيات التابعة للأمم المتحدة، وشراكة الاتحاد الأوروبي لبناء السلام، وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن الإنساني، وشبكة الأمن الإنساني.

توسع وانحسار تطبيق الأمن الإنساني وبناء السلام

:إلى ظاهرتين متناقضتين إضفاء الطابع المؤسسي على الأمن الإنساني أدى

1. قائمة أمنيّات للمجتمع المثالي نطاق تطبيقه في الوثائق السياسية، والتي أصبحت في بعض الأحيان بمثابة توسيع.
2. إعطاء الأولوية لبناء الدولة، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون نطاق تطبيقه الفعلي، حيث تم تضيق.

والمفهوم (التحرر من الحاجة والفقر الذي يركز على) المفهوم الواسع للأمن الإنساني وفي الصراع بين الأولوية لبناء ومنذ أوائل الألفية، تم إعطاء .تم تفضيل الأخير ،(التحرر من الخوف الذي يركز على) الضيق الدولة وتعزيز الأمن على حساب الجوانب الأخرى لبناء السلام.

تحول الأولويات في سياسات بناء السلام

اللجنة الرفيعة المستوى للأمم المتحدة حول التهديدات والتحديات والتغيير كان هذا التحول واضحًا في توصيات الذي شدد على 2000 براهيمي لعام مما عزز تقرير ،التركيز على بناء الدولة والتي دعت إلى ،2004 عام الأمن المدني وسيادة القانون أهمية.

التنمية " حيث يُقال إن - أصبح شعارًا شائعًا بين المانحين "ترابط الأمن والتنمية" وبالتالي، على الرغم من أن شرطًا أساسيًا لتحسين تأمين السكان وأصبح .فإن الأولوية ظلت للأمن - "تتطلب الأمن، والأمن يتطلب التنمية البيئة الاقتصادية.

دعم البنك الدولي والتركيز على الأمن

تقرير التنمية العالمي بدعم من عقود من الأبحاث والتقارير التي أجراها البنك الدولي، والتي بلغت ذروتها في انعدام الأمن المؤسسي والشخصي يمثل التحدي الأكبر أمام التنمية كان الاستنتاج الرئيسي أن ،2011 لعام الاقتصادية، وأن السبب الأساسي لهذا هو النزاعات داخل الدولة.

وجهة نظر المتقدين

والتي تركز بشكل أكبر على ،تبرير لاستراتيجيات الدول المانحة أن مثل هذه الاستنتاجات ما هي إلا النقاد يعتقد معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والفقر بدلاً من تعزيز الهياكل الأمنية للدولة.

بناء السلام كمكافئ لمكافحة التمرد

لذلك، يتم. تأمين السكان، مما يستدعي المزيد من التدخل بحجة ضرورة زيادة تدخل الدول المانحة يتم تبرير "بناء الدولة"، "إصلاح قطاع الأمن"، "سيادة القانون"، "بناء القدرات" تستهدف برامج متزايدة تنفيذ أما النخب التي تحاول مقاومة هذه. في الدول التي يُنظر إليها على أنها بحاجة إلى تأمين "الحكم الرشيد" و تهتميشها أو استيعابها السياسات، فإما يتم.

سواء في اللغة أو في التطبيق، وهو، مكافحة التمرد وبناء السلام يربط بين خيط مشترك في الواقع، هناك إن. وفراغ الادعاءات المتعلقة بالحرية والاستقلالية بنية القوة العالمية مما يعكس شيئاً جوهرياً حول، السيطرة أسباب العنف المجتمعي ونتائجه بشأن بناء السلام ومكافحة التمرد لكل من التشابه في التصورات الأساسية الاستقرار: نفس الهدف التطبيقي كما أنهما يشتركان في. واضح جداً وأساليب التعامل معه

دمج تقنيات إسرائيل في مكافحة حيث تم (oPt) الأراضي الفلسطينية المحتلة ويظهر هذا الأمر بوضوح في سياسات وممارسات بناء مع، قمع المقاومة ضد الاستيلاء على الموارد وتهجير السكان التي تهدف إلى، التمرد ضبط السكان الفلسطينيين وقد ساهمت هذه السياسات في. 1993 السلام بقيادة المانحين الغربيين منذ عام وضمن خضوعهم في مواجهة التهجير القسري والعنف الممنهج

التمرد ومكافحة التمرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة

باعتباره جزءاً من، الاستعمار البريطاني أولاً، ثم الإسرائيلي لاحقاً تم توثيق قمع المقاومة الفلسطينية ضد ساحة تجريب كيف كانت فلسطين لآليه خليل توضح. التاريخ العالمي لتطور استراتيجيات مكافحة التمرد ضد الفلسطينيين 1948 إسرائيل بعد عام ثم على يد، فترة الانتداب البريطاني لأساليب مكافحة التمرد، بدءاً من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عام الذين بقوا داخل أراضيها، ثم امتدت هذه السياسات بعد 1967.

ربيعهم حيث تم تصنيف، الحكم العسكري عاش الفلسطينيون الذين بقوا داخل إسرائيل تحت، 1966 حتى عام وقد استغلت إسرائيل هذا التعريف. وهو مفهوم متناقض يشير إلى لاجئين داخل وطنهم — "غائبين حاضرين" كـ لمصادرة منازلهم وأراضيهم وأعمالهم

المعروف (1949 خط الهدنة لعام التي فرضتها إسرائيل على الفلسطينيين داخل اللوائح الطارئة إن العديد من ومع ذلك، على. القوانين التي فرضتها بريطانيا خلال فترة الانتداب كانت مستوحاة من ("الخط الأخضر" بـ الصراع تعود إلى اختلافات جوهريّة فإن هناك أيضاً، الاستمرارية في أساليب القمع والسيطرة الرغم من هذا الصفري على الأرض.

مما يفرض، إنشاء وتوسيع دولتها، وضمن هيمنتها على الأرض والموارد الفلسطينية تهدف إسرائيل إلى نموذجاً تُعتبر إسرائيل. "الأمن" من خلال خطاب ولكن يتم تبرير ذلك دائماً، حتمية هيكلية للسيطرة والتهجير سياساتها الداخلية والخارجية في كل من رئيسياً للدولة التي تعطي الأولوية للمخاوف الأمنية

الهيكل العسكري والعلاقة بين الدولة والمجتمع في إسرائيل

تمتلك إسرائيل جيشًا وطنيًا كبيرًا له مكانة بارزة في "أمة في حالة حركة" تُعتبر إسرائيل كيانًا يُصنّف على أنه على الرغم من أن الفلسطينيين في (خدمة الجيش الإلزامية وخدمة الاحتياط المجتمع والسياسة الإسرائيلية بسبب حيث أن ،صلة قوية جدًا بين الدولة والجيش وهناك (إسرائيل ليسوا ملزمين بذلك، لكن يمكنهم التطوع كما يُشير إلى ذلك أنه .تُعتبر خطوة تلقائية نحو السياسة (IDF) قوات الدفاع الإسرائيلية المناصب العليا في رجالًا شغلوا منصب رئيس الأركان في الجيش 16 لم يدخل السياسة سوى ثلاثة من بين ،2005 بحلول عام رؤساء وزراء، وشغل بعض رؤساء ،يتسحاق رابين وآرييل شارون أصبح العديد من الجنرالات السابقين، مثل مناصب وزراء الدفاع إيهود باراك وموشي ديان الأركان السابقين مثل.

نفقات إسرائيل الجيش يتلقى كميات هائلة من التمويل الحكومي؛ حيث تُعتبر لذلك، ليس من المستغرب أن على قواتها المسلحة، مليار دولار أمريكي 15.5 أنفقت إسرائيل، 2012 في عام. من بين الأعلى عالميًا العسكرية كما حدث 2013 في عام مليار دولار 14.638 ورغم ذلك كان هذا المبلغ أقل من السنوات السابقة، وتراجع إلى زيادة التنسيق الأمني بين وهو ما يُعزى إلى ،تخفيض كبير في عدد وقوة القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وسيتم مناقشة ذلك بمزيد من التفصيل في القسم التالي ،إسرائيل والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة.

ولكن استكشاف أفعال .مخاوف أمن الدولة التقليدية تُبرر إسرائيل معظم أفعالها تجاه الفلسطينيين بناءً على إسرائيل والنقاشات على مستوى النخبة يشير إلى أن هذه الأولويات الأمنية تمتد إلى ما هو أبعد مما يُعتبر عادةً التهديد " تظهر النقاشات حول كيفية الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة في مواجهة .مخاوف أمن الدولة التقليدية من السكان الإسرائيليين الذين هم من أصول فلسطينية، وبالتالي مسلمون 20% المتمثل في) "الديموغرافي الذي ،المؤتمر الأول لهيرزلية في الواقع، تناولت .شمولاً وتعقيداً أن مفهوم الأمن المستخدم أكثر (ومسيحيون يُعد تجمعاً سنوياً للنخبة السياسية والأمنية في إسرائيل، هذه القضية كمسألة رئيسية، وغالبًا ما تكون على جدول الأعمال، كما يتضح من كمية أوراق السياسات والخطب الرئيسية التي تناقش هذه القضية.

أغلبية يهودية في الذي لا يهدف فقط إلى تأمين ،لمنطق الصهيونية تُعد هذه التركيزات على الديموغرافيا نتاجًا حيث يمكنه القدوم في أي ،موطنًا لأي يهودي في العالم بل يسعى أيضًا إلى ضمان أن تكون إسرائيل ،إسرائيل الدولة لا تُعرّف " :الأنثروبولوجي الإسرائيلي باروخ كيمرلينغ كما يوضح .وقت والحصول على الجنسية فورًا "على أنها تنتمي إلى مواطنيها، بل هي ملك للشعب اليهودي.

بناء السلام ومكافحة التمرد

وقد أظهر ذلك حكم محكمة العدل العليا الإسرائيلية في تم تحديد الدولة بأنها مملوكة لكامل الشعب اليهودي حيث رُدَّ بأن ذلك، "يهود" بدلاً من "إسرائيليين" ضد الأشخاص الذين يريدون تحديد أنفسهم كـ 2013 أكتوبر لذلك، يجب أن تبقى الأراضي تحت سيطرة. سيشكل خطراً على أسس إسرائيل كدولة يهودية للشعب اليهودي كما يساعد في تفسير لماذا كان هناك طلب، الدولة، ويتطلب ذلك حقوقاً مختلفة لليهود وغير اليهود لضمان ذلك وهو مطلب لم يُطلب من أي طرف آخر وقع (بأن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية، 2009 منذ عام والذي يحمل عمقاً ومعنى مخفياً تم تجاهله إلى حد كبير من قبل وسائل الإعلام (على معاهدة سلام مع إسرائيل الساندة والأكاديميين.

معاهدة السلام الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في، **اتفاقية أوسلو** يسود خطاب الأمن أيضاً في وقد فهم من قبل الأطراف الثالثة على أنه يتضمن الطلب المعقول بأن تتوقف أعمال العنف خلال 1993 عام المفاوضات، لكن ما يعنيه في الواقع هو أن القيادة الفلسطينية قد تم إجبارها باستمرار على إثبات أنها يمكن أن تقدم الأمن لإسرائيل قبل انسحاب قوات الاحتلال وخلال استمرار مصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، ومع ذلك، تظهر لنا التاريخ أن المحتلين لا ينسحبون برغبة أو بسهولة، خاصة إذا كانت. والعنف العسكري الأراضي مطلوبة؛ وهو أمر يتزايد تعقیده عندما يكون مرتبطاً بالأساطير الدينية.

بما في ذلك (تظهر أفعال إسرائيل أن مخاوفها الأمنية تمتد إلى حماية السكان غير الشرعيين في الضفة الغربية في الواقع، منذ توقيع اتفاقية أوسلو 550,000 إلى 2012 الذين تضاعف عددهم بحلول عام، (القدس الشرقية وقد تم تمكين. تمكنت إسرائيل من نقل المزيد من المستوطنين إلى الأراضي المحتلة، "بناء السلام" خلال فترات هذا التوسع من خلال تقديم الدعم السخي من الدولة الإسرائيلية، والوعد بالحماية العسكرية، ونظام دعم بنية تحتية وقد سارت السياسات لتوسيع السكان اليهود في الأراضي المحتلة جنباً إلى جنب مع استراتيجيات لتقليل. كبير في القدس الشرقية، زادت القيود على تصاريح البناء، أوامر هدم المنازل، سحب حقوق. وتقييد عدد الفلسطينيين الإقامة، والتحرش من قبل المستوطنين والشرطة الإسرائيلية، وكلها قد زادت في السنوات الأخيرة، وتهدف إلى فلسطيني حقوق إقامتهم في القدس، وهو ما 7,000 فقد أكثر من، 2011 و 2006 بين عامي. تحقيق هذا الهدف يمثل عدداً يتساوى مع مجموع ما فقده الفلسطينيون في العقود الأربعة السابقة.

استراتيجية إسرائيل في السيطرة

في (خصوصاً المياه) تهدف استراتيجية إسرائيل إلى السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي والموارد فلسطين التاريخية مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين، بينما تثير الحد الأدنى من الإدانات الدولية، أو على الأقل حقائق على " وقد تم الكشف عن هذه العملية الاستعمارية الحديثة من خلال خلق إدانات يمكن التحكم بها حيث يتم امتصاص بقايا فلسطين التاريخية الممزقة بسرعة في دولة إسرائيل المتوسعة، بشكل حاد في "الأرض عندما رفضت إسرائيل تضمين بند إقليمي في الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي يتطلب منها 2013 أغسطس لذلك، يُعتبر المستوطنون في الضفة الغربية "الأخضر 1967 خط" الاعتراف بأن سيادتها لا تمتد إلى ما وراء جزءاً لا يتجزأ من الجسم السياسي الإسرائيلي.

تتضمن ردود الفعل الفلسطينية على تجاربهم من النزاع والاحتلال أشكالاً مختلفة من المقاومة، التعاون، لقد تأثرت الحياة اليومية للفلسطينيين. ولم تكن هذه بالضرورة حصرية لبعضها البعض — الاستسلام، والهجرة واستراتيجيات مقاومتهم بالتغيرات في الجغرافيا والسياسة الاقتصادية لممارسات السيطرة الإسرائيلية ومكافحة تلته (حتى أوائل التسعينيات 1967 من) "الاندماج": تم اتباع استراتيجيتين رئيسيتين من قبل إسرائيل. التمرد في الفترة الأولى بعد حرب الأيام الستة، (من أوائل التسعينيات حتى يومنا هذا) "الاندماج المشوه والفصل" كانت سياسة إسرائيل هي الحكم المباشر على الأراضي المحتلة ودمجها في الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن بطريقة "إعادة التنمية" تفيد الشركات الإسرائيلية، وبالتالي ترسيخ عملية أشارت إليها سارة روي باسم

حولت هذه السياسات الأراضي المحتلة إلى أكبر سوق تصدير لإسرائيل ومصدر للعمالة المهاجرة الرخيصة كل من (1987-1993) وبالتالي، شملت استراتيجيات العصيان المدني الفعالة خلال الانتفاضة الأولى مصممة لضرب قلب الاقتصاد "حرب اقتصادية" المواجهات في الشوارع بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي و كانت التكلفة على إسرائيل. الإسرائيلي من خلال مقاطعة البضائع والوظائف الإسرائيلية ورفض دفع الضرائب مقارنة بنفس الفترة من العام) 30% في الأشهر الثلاثة الأولى فقط، انخفضت إيرادات الحكومة بنسبة كبيرة علاوة على ذلك، أدى انسحاب العمال 40% وتراجعت الصادرات إلى الأراضي المحتلة بنسبة (السابق إلى استنتاج وزير المالية الإسرائيلي ، 20-40% الفلسطينيين من وظائفهم في إسرائيل، الذي يُقدّر أن يتراوح بين "إنهاء الانتفاضة هو أحد الأولويات القصوى للاقتصاد الإسرائيلي" أن

بينما سعت إسرائيل إلى سحق (وتعليقها لأولئك المسجونين) رداً على ذلك، تم تعطيل الحياة اليومية للفلسطينيين المقاومة من خلال حظر التجول، والاعتقالات، والعنف العسكري المباشر.

الاندماج المشوه " لكي تحتوي على هذه الانتفاضة الواسعة النطاق وتمنعها، اعتمدت إسرائيل بعد ذلك استراتيجية... وهذا شمل تقييد عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتشجيع. في أوائل التسعينيات "والفصل

استراتيجيات إسرائيل والمقاومة الفلسطينية

تعمل الشركات الإسرائيلية على تفويض الشركات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وتكون مسؤولة عن السكان الفلسطينيين من خلال كيان إداري فلسطيني يديره السلطة الفلسطينية، التي أسست كجزء من اتفاقيات أوسلو وأيضًا ضمن (وتصنيف الفلسطينيين إلى سكان القدس، وغزة، والضفة الغربية "الإغلاقات" تم وضع نظام هذا خلق اقتصادًا (منها 70% حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على C و B و A الضفة الغربية بين المناطق من الاستراتيجية من خلال نظام "الفصل" تم فرض جانب سياسيًا حول العلاقة بين الفضاء، القوة، والمقاومة كما أخفى. الإغلاقات، الذي قلل بشكل كبير من قدرة الفلسطينيين على التأثير سلبيًا على الاقتصاد الإسرائيلي مصدر السيطرة الحقيقية، حيث أن الإطار الاقتصادي خلق صعوبات مالية، لكن الضغوط لم تؤثر على الاقتصاد (بل على ميزانية السلطة الفلسطينية) الإسرائيلي.

إن التجزئة الإقليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجسم السياسي الفلسطيني، والتي تعززت أكثر من خلال إطار أوسلو، قللت من قدرة الفلسطينيين على إحياء أنواع العمل المجتمعي التي شهدت في الانتفاضة "الذاتية الحكم" على أطراف المناطق: ومن ثم، كانت الأفعال تحدث في فضاءات جغرافية محددة. الأولى إلى ومن (وعند نقاط التفتيش العسكرية، (C المساحة) والمستوطنات الإسرائيلية، (A المساحة) الفلسطينية (C و B و A المساحات).

التي (يشار إليها من) بالإضافة إلى المقاومة اليومية للاحتلال، والتي تتمثل في رفض مغادرة الأراضي والمنازل على الرغم من أساليب العنف المباشر والبنوي من قبل إسرائيل، اتخذت ("سميل" قبل الفلسطينيين بـ لجان المقاومة الشعبية، الهجمات: استراتيجيات المقاومة في فترة ما بعد الانتفاضة الثانية أربعة أشكال رئيسية وإطلاق الصواريخ على إسرائيل، (BDS) على المستوطنين، حركة مقاطعة، سحب استثمارات، وعقوبات (خصوصًا في غزة).

في القرى في الضفة الغربية التي تأثرت بمسار الجدار 2004 ظهرت لجان المقاومة الشعبية مرة أخرى بعد عام وقد نظمت مظاهرات أسبوعية غالبًا ما تتعرض للقمع العنيف من قبل قوات — الفاصل الذي تبنيه إسرائيل تحدث الهجمات على المستوطنين والجنود بشكل منتظم، لكنها عادة ما تكون عشوائية بدلاً من. الدفاع الإسرائيلية أن تكون مخططًا لها، بسبب مستوى السيطرة والمراقبة في الضفة الغربية.

بالاعتراف بعدم التوازن في القوى والقدرة المنقوصة على الإضرار بالمصالح الإسرائيلية من خلال الأفعال بما في ذلك (آلية المقاطعة كأداة مقاومة تُطبق على إسرائيل من قبل فاعلين دوليين BDS المحلية، توجه حركة ومع ذلك، فإن استراتيجيات التمرد في غزة، نظرًا للحصار، اتخذت (الحكومات والمنظمات الدولية والشركات بسبب الطبيعة غير المتكافئة للصراع، كانت الحفاظ على قضية. بشكل كبير شكل إطلاق الصواريخ نحو إسرائيل فلسطين في وسائل الإعلام الدولية هو الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجيات المقاومة.

كسب " كما هو موضح في القسم السابق، تطورت تقنيات مكافحة التمرد الغربية من محاولات القمع الكامل إلى بالمقارنة مع هذه التقدّمات. إلى وجود مشترك مع أهداف ومبادئ الأمن البشري وبناء السلام "القلوب والعقول والعنف المفرط، المصمم "ردع بالعقاب" في نظرية وممارسة مكافحة التمرد، تميل إسرائيل إلى الاعتماد على لجعل...

بين بداية الاحتلال :وقد شملت هذه السياسات الاعتقال الجماعي .تعتقد العديد من السكان أن المقاومة غير مجدية فلسطيني من الرجال والنساء والأطفال بواسطة 700,000 تم احتجاز حوالي ،2009 ومنتصف عام 1967 عام حكم بالإعدام ضد فلسطينيين، حيث تم 700 أصدرت إسرائيل، 2013 حتى سبتمبر 2000 ومن عام .إسرائيل لذلك، من النادر مقابلة فلسطيني لم يكن لديه فرد من عائلته .منهم خلال الانتفاضة الثانية وحدها 430 الحكم على محبوساً .

على سبيل المثال، .كما اتبعت إسرائيل استراتيجية اغتيال القادة السياسيين وكوادر مجموعات المقاومة الفلسطينية عملية إعدام خارج نطاق القضاء 348 نفذت قوات الدفاع الإسرائيلية، 2005 يونيو 30 حتى 2000 من سبتمبر ناشطاً فلسطينياً 521 باستخدام مروحيات أباتشي وكوبرا، والدبابات، والسيارات المفخخة، مما أسفر عن مقتل تم تكملة مستويات العنف المباشر بعمليات .(امرأة 20 طفلاً و 71 من المارة، بما في ذلك 233 بالإضافة إلى) العنف الهيكلي مثل تقنيات العقاب الجماعي مثل حظر التجول والحصار .

على سبيل المثال، قطاع غزة محاط بالكامل بسياج كهربائي محيط مع طرق دورية وأبراج مراقبة لقوات الدفاع في "فك الارتباط" تتحكم إسرائيل في حركة السلع والأشخاص من وإلى المنطقة على الرغم من .الإسرائيلية 2005 سبتمبر .

الذي أدى إلى حكم حماس في قطاع غزة وحركة فتح في 2007 بعد الانقسام في السلطة الفلسطينية في يونيو وفرضت حصاراً جزئياً أدى إلى تقييد إمدادات "إقليم معاد" الضفة الغربية، عرّفت إسرائيل قطاع غزة بأنه وفي مناسبات متكررة، حذر .الوقود والكهرباء، مما قلل بشكل كبير من المساعدات الإنسانية والتبادل التجاري المانحون الغربيون من أن قطاع غزة على حافة الانهيار الاقتصادي، وهي سياسة متعمدة من إسرائيل كما تم 2011 الكشف عنها بواسطة ويكيليكس في عام .

لكن هذه الأنفاق كانت تُقصف .تحولت الأنفاق المهربة التي ظهرت كبديل للسلع إلى الاقتصاد السياسي للقطاع بانتظام من الجو بواسطة إسرائيل وتتعرض للهجوم من قبل مصر لأسباب أمنية، حيث كانت تُستخدم أيضاً وقد دُمّر هذا الجيب الصغير الفقير بشكل أكبر خلال .لإدخال المعدات لصواريخ تُطلق عبر الحدود مع إسرائيل والتي استمرت من، "الرصاص المسكوب" يوماً والتي أطلق عليها اسم عملية 23 الحملة العسكرية التي استمرت وألحقت أضراراً 5,300 فلسطيني وجرح 1,500 وأسفرت عن مقتل 2009 يناير 18 إلى 2008 ديسمبر 27 بالممتلكات .

مليار دولار أمريكي، وأسفرت 1.9 مليار و 1.6 بين "الرصاص المسكوب" تُقدّر الأضرار الناتجة عن عملية كان التدمير الواسع للبنية التحتية المادية والممتلكات العامة والخاصة من شخص 10,000 عن تشريد أكثر من (28) "الدرع الدفاعي" على سبيل المثال، يُقدّر أن عملية السمات الرئيسية لاستراتيجيات إسرائيل لمكافحة التمرد التي كانت أكبر عملية عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية منذ الاحتلال عام (2002 أبريل 21 – مارس 1967) مليار دولار 3.5 قد تسببت في أضرار بقيمة،

حاولت إسرائيل أحيانًا تعزيز الانصياع من "المعادية للعدو" و "الحركية" بالإضافة إلى هذه الاستراتيجيات خلال طرق أخرى أكثر اعتدالًا، والتي كانت أكثر نجاحًا عندما تم تبنيها من قبل المانحين الغربيين وإعادة استجابة للانتفاضة، 1989 في المجال الاقتصادي، على سبيل المثال، وفي عام تسويقها كجهود لبناء السلام الأولى، نظرت إسرائيل في خطة تنمية تركزت على إنشاء مناطق صناعية مغلقة مرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي، تحت إشراف البنك الدولي 1993 ظهرت هذه السياسة مرة أخرى بعد عام. والتي ستستوعب العمال الفلسطينيين وفي المجال السياسي، حاولت إسرائيل تعزيز النخب المتعاطفة وهياكل الحكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد اتهم بعض النقاد أن إنشاء السلطة الفلسطينية هو الذي تم تقديمه في أواخر السبعينيات "اتحاد القرى" مثل وإنشاء السلطة 1993 وذلك لأن توقيع اتفاقية أوسلو للسلام في عام شكل أكثر تطورًا من هذا النوع من السياسة تظل إسرائيل القوة السيادية، على الرغم من أن الاتفاقات الفلسطينية لم يغيرا العلاقة بين المستعمر والمستعمر والسلطة الفلسطينية قد ضيبت هذا، مما جعل من الممكن إعادة تصوّر الاحتلال والاستعمار في فلسطين كمسألة نزاع سياسي بدلاً من حقيقة قانونية.

في هذا السياق، تم تعزيز تقنيات إسرائيل للسيطرة والقمع بواسطة تقنيات وآليات تم إدخالها وتطويرها من قبل منذ توقيع اتفاقية أوسلو للسلام، جهات فاعلة دولية في مجال بناء السلام، والتي تبدو خيرة وذات نوايا حسنة كانت الأساليب المستخدمة لردع المقاومة الفلسطينية ضد الاستعمار عبارة عن مزيج من استراتيجيات مكافحة والتي عززت بعضها البعض بطرق حاسمة — التمرد الإسرائيلية وتقنيات مكافحة التمرد المتعلقة ببناء السلام

تقنيات بناء السلام كمكافحة للتمرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إلى (كما هو موضح في القسم السابق) تستند تقنيات مكافحة التمرد الإسرائيلية المطبقة على السكان الفلسطينيين لكن هذه كانت غير مستقرة بطبيعتها وقد تم تحديها مرتين من خلال انتفاضات كاملة، العنف المباشر في الغالب أي الانتفاضة الأولى والثانية، التي كانت ضارة بشدة بصورة إسرائيل الدولية عندما استخدمت قوة عسكرية هائلة تلك التي تهدف إلى — كانت الأساليب الأكثر دقة لمكافحة التمرد التي فشلت إسرائيل في تحقيقها. لقمعها قد تم تطبيقها بشكل أكثر — تحصين السكان ضد الاضطرابات من خلال إقامة شكل من أشكال الشرطة الذاتية نجاحًا.

من خلال محاولة زراعة "المهمة الحضارية" تسعى سياسات بناء السلام الغربية إلى تحقيق نسخة حديثة من مع ضمان الأمن والسيطرة (أو بالأحرى، نسخة مثالية منها) الأشكال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الغربية هناك مجموعة كبيرة من الأبحاث التي توثق كيف تتفاعل عمليات بناء السلام. لكن بناء السلام لا يعمل في فراغ لذا، يحدث بناء السلام في سياقات اجتماعية. "الهجائن" أو "السلام" مع الاقتصاديات السياسية المحلية لخلق وقد تداخلت. واقتصادية وسياسية ملموسة، ويتفاعل ويؤثر على هذه الاقتصاديات السياسية بطرق حاسمة في "الحاضر الاستعماري" ممارسات بناء السلام مع طرق السيطرة الإسرائيلية، مما خلق شكلاً خاصاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي تفاعل مع ظهور نخبة فلسطينية تقوم بفرض السيطرة على شعبها وتعمل وقد أدى ذلك إلى خلق شكل أكثر دقة وشرعية من تأمين السكان الفلسطينيين وضمّان. كوسيط بينه وبين المحتل مستوى معين من الاستقرار.

لكن بناء السلام كمكافحة للتمرد يتطلب وقتاً لتنفيذه وزرعه لأنه يتعلق بإقامة تقنيات التهذئة المتأصلة في هياكل المجتمع المستفيد؛ يتعلق بخلق شكل خاص من الاقتصاد السياسي الذي يستقر من خلال شراكة مع النخب المحلية كونه يعتمد على إطار) ومع ذلك، فإن موقف النخبة الفلسطينية غير مستقر ومتناقض. التي تستفيد من تنفيذه؛ لذلك، لا تكون دائرة مكافحة التمرد مغلقة بالكامل(السلام في أو سلو.

في مجالات. لذا، اتبعت تطبيقات بناء السلام كمكافحة للتمرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة مبادئ معينة الحكم، تركزت الاستراتيجيات الغربية على دعم النخب الفلسطينية المتعاطفة وتثبيت قوتها في مواجهة الآخرين يعد استخدام المساعدات لدعم النخب السياسية المفضلة أمراً شائعاً في. الذين يرفضون رؤية السلام المعروضة في. عمليات السلام أو في نهاية النزاع، حيث يتم منح الشرعية الدولية لبعض الفاعلين وسحبها عن الآخرين لكن في هذا السياق، يتم تعريف النخب المتعاطفة وغير. الواقع، يعد ذلك سمة أساسية لبناء السلام كمكافحة للتمرد المتعاطفة على أنها تلك التي ستفاوض معها إسرائيل والتي تعتبر مقبولة لدى الولايات المتحدة، وهذه طريقة حاسمة للسيطرة.

في مجالات التنمية الاقتصادية، تركزت الاستراتيجيات الغربية على دعم تطوير البنية التحتية ونخبة الأعمال. (على الرغم من أنها تأمل في أن تؤدي إلى إقامة دولة) في ضمان الاستقرار vested الفلسطينية التي لها مصالح لكن ذلك يأتي ضمن استراتيجية أوسع لربط الأراضي الفلسطينية المحتلة بنظام اقتصادي إقليمي مصمم لتطبيع وفي هذا السياق، أدى ذلك أيضاً إلى زيادة اعتماد الفلسطينيين الاقتصادي. العلاقات بين إسرائيل والدول العربية بينما تفضل وكالات بناء السلام الغربية الاقتصاد النيو ليبرالي وحسن الحكم. على إسرائيل

سياسات بناء السلام كمكافحة للتمرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت تبني تدريجياً وعلى نحو غير متناسق، وقد كانت نتيجة للصراعات والتغيرات داخل النخبة الفلسطينية، مدعومة بتغيرات في سياسات إسرائيل في مجال الأمن، ركزت استراتيجيات بناء السلام الغربية باستمرار على إنشاء وضغوط من المانحين الغربيين ولكن في هذا السياق، كان ذلك يعني تعزيز وتنظيم التنسيق بقوة أمنية فلسطينية قادرة على ضمان الاستقرار الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في ظل ظروف الاحتلال.

ومن هنا تتشكل صورة لاقتصاد سياسي هو نتيجة لتفاعل سياسات وممارسات إسرائيل والمانحين وأقسام مختلفة وبما أن هذا التفاعل قد شكل ردود من النخبة الفلسطينية تحت رعاية بناء السلام كما هو محدد في اتفاقيات أوسلو الفعل والتغيرات في الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة على مدى العشرين عامًا الماضية، فمن ومن خلال القيام بذلك، يتم أيضًا كشف التطبيق الدقيق لبناء السلام المنطقي تحليله زمنيًا بدلاً من مواضيعي الفترة "أطلق عليها هنا: حتى الآن، كانت هناك ثلاث مراحل رئيسية. كمكافحة للتمرد استجابة للظروف المتغيرة حتى 2007) "فترة الضفة الغربية أولاً" و (2002-2006) "فترة خريطة الطريق"، (1993-1999) "الانتقالية (الآن).

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، عادت منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت سابقًا حركة تحرير وطنية منفية تتوسط بين المجتمع الفلسطيني والنظام الدولي والإقليمي، إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبح كوادرها النخبة التي كما عاد رؤساء فلسطينيون برئاسة ياسر عرفات (PA) تتولى إدارة الهياكل المؤسسية للسلطة الفلسطينية من الشتات، وتم تفضيلهم من قبل السلطة الفلسطينية على الرأسماليين المحليين، مما منحهم تأثيراً في تحديد الخطط الاقتصادية للسلطة الفلسطينية والوصول إلى احتكارات مميزة كان يجب تنسيقها مع إسرائيل ومن خلال وكان أحد أبرز ممثلي هذه النخبة الاقتصادية الجديدة هو شركة التنمية الصناعية. الشركات الإسرائيلية التي جمعت المستثمرين المغتربين، (PADICO) الفلسطينية.

في هذا السياق، وبالفعل لتوفير الدعم الأساسي لهذه العمليات نظراً للحالة المزرية للاقتصاد السياسي للأراضي عامًا من الاحتلال وست سنوات من الانتفاضة، حدثت توسعة كبيرة في المساعدات 26 الفلسطينية المحتلة بعد لذا، التزم المانحون. "يعمل [أوسلو] تحريك الموارد لجعل الاتفاق" وكانت الحجة هي. الغربية وتدخل المانحين الغربيين باستمرار بتوفير موارد كبيرة لدعم عملية أوسلو، كما يتضح من مستوى المساعدات الرسمية للتنمية ؛ ثم 2009 مليار دولار في عام 1.741 إلى 1993 مليون دولار في عام 39.24 الخارجية، التي ارتفعت من خلال هذه الفترة نفسها، شكلت إجمالي. 2011 مليار دولار بحلول عام 1.562 انخفضت قليلاً، حتى بلغت 12.2 المساعدات من المانحين في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والوكالات متعددة الأطراف ما يقارب مليار دولار.

في سياق بناء مؤسساتهم، تم تشكيل طبقة معقدة من لجان الإشراف من قبل المانحين الغربيين، مما يعكس ومع ذلك، تم إنشاء الممارسة الشائعة للمانحين في بلدان أخرى تعاني من النزاعات أو تحت وطأة الحروب للحكم في سياق لم يكن ما بعد النزاع، بل كان في ظل الاحتلال المستمر والاستعمار (PA) السلطة الفلسطينية الجهة الوحيدة التي إن السلطة الفلسطينية ليست لديها سيادة ولا تتحكم في مواردها، وليس لديها حدود محددة وقد تم — تملك السيادة على الأراضي والموارد في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتتحكم في الحدود هي إسرائيل وقد تطلبت هذه الحالة كميات كبيرة ومستدامة من المساعدات. استخدام هذا التحكم لاستمرار عملية الاستعمار لتخفيف وإدارة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت بها سياسات إسرائيل في التكامل المائل والفصل لكن هذه ليست نتيجة غير. لذا، فإن المانحين في الحقيقة يدعمون الاحتلال الإسرائيلي، كما يتهمهم منتقدوهم مقصودة، بل هي نتيجة ضرورية لبناء السلام كمكافحة للتمرد في سياق عملية الاستعمار.

المعنية في (أكثر من عشرين) والوكالات المتعددة الأطراف (أكثر من أربعين) تطلب العدد الكبير من المانحين الولايات المتحدة، الاتحاد: لاعبين الرئيسيين "بوليتبورو المساعدات" الأراضي الفلسطينية المحتلة، إنشاء الولايات المتحدة تقرر، البنك " وقد تم وصف أدوارهم وأفعالهم بأنها. الأوروبي، البنك الدولي، والأمم المتحدة التأثير الصافي لهذه الهياكل الحاكمة للمانحين كان. "الدولي يقود، الاتحاد الأوروبي يدفع، والأمم المتحدة تغذي محورية، وأن (الذي تم تفكيكه بشكل حرج في القسم السابق) ضمان أن تكون أولوية نموذج الأمن الإسرائيلي يحدث مؤسسية تدريجية للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية والسياسات الجيدة للحكم، وأن يستمر الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، وأن يتم توفير المساعدات الإنسانية لأن البديل يُعتبر أسوأ بكثير، أي إما ظهور حركة سياسية فلسطينية ذات دعم واسع تعارض عملية أوصلو، أو الفقر المدقع وعدم الاستقرار السياسي.

تُعتبر هذه الاستراتيجيات لبناء السلام كمكافحة للتمرد عن نفسها وتُعتبر تكتيكات شرعية في السعي لتحقيق السلام في بعض الأحيان، تم استخدام طرق واضحة، لكن نظرًا لأنها أكثر وضوحًا وتثير المزيد من المعارضة، يُعتبر الهدف هو ضمان أن يقوم الفلسطينيون بمراقبة. من المرغوب فيه أن تُبقى هذه الطرق إلى الحد الأدنى بينما تضمن النخب السياسية الفلسطينية، التي تأمن الدعم الخارجي، ميزة. الفلسطينيون الآخرون ضد المقاومة لكن قدرة. على خصومها السياسيين من خلال الوصول إلى مصادر حيوية من المساعدات والدعم السياسي النخب الفلسطينية على التلاعب بأجندة بناء السلام، كما تم توثيقه في ظروف أخرى، تقتصر على ما ستقبله إسرائيل قبل أن تستخدم تدابير مكافحة التمرد الديناميكية التي لديها القدرة على زعزعة الاستقرار وإفساد بناء السلام كمكافحة للتمرد.

التي كان من المفترض أن تستمر خمس سنوات فقط، ساهم تفاعل سياسات وأفعال، "الفترة الانتقالية" في ية، مع imonial-إسرائيل، والمانحين الغربيين، ونخبة السلطة الفلسطينية السياسية في ظهور دولة نيو احتكارات تجارية وحسابات غير مدققة، وانتشار مؤسسات أمنية تحت السيطرة المباشرة لرئيس السلطة الفلسطينية.

لقد دعم هذا في البداية كل من إسرائيل والمانحين الذين قللوا من أهمية أي التزامات ديمقراطية "ليس البرلمان" أو حقوق إنسان للسلطة الفلسطينية لأن ذلك لم يخدم أغراضهم في ضمان الاستقرار، الذي اعتبروا أنه يتطلب استخدمت السلطة الفلسطينية المحسوبية السياسية، والمحسوبية، والعنف لبناء قاعدة قوتها والسيطرة. نظاماً قمعياً على أولئك الذين سعوا إلى استمرار النضال المتواصل، سواء من خلال القمع أو شراء الولاءات أو تهديده على "السلام الآن، الديمقراطية لاحقاً" هو "الفترة الانتقالية" كانت المبدأ الأساسي للمساعدات في المعارضة. الرغم من الحملات الداخلية القوية للإصلاح الديمقراطي.

في بروتوكول باريس codified اقتصادياً، ظلت الأراضي الفلسطينية المحتلة سوقاً أسيرة لإسرائيل كما تم الاقتصادي، وهو الجزء الاقتصادي من اتفاقية أوسلو للسلام، الذي أضفى الطابع الرسمي على الاتحاد الجمركي تواجه السلطة الفلسطينية. 1967 الذي فرضته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام de facto مليار دولار 3.7 حوالي 2012 عجزاً تجارياً كبيراً ومتزايداً مع إسرائيل، حيث بلغت قيمة العجز في عام في المئة من الناتج المحلي 37 في المئة من إجمالي العجز التجاري الفلسطيني و 77 أمريكي، وهو ما يعادل كما أدخل بروتوكول باريس الاقتصادي آليات تحكم جديدة أثرت على الاقتصاد السياسي للأراضي. الإجمالي أولاً، يتم جمع إيرادات السلطة الفلسطينية ونقلها إليها. الفلسطينية المحتلة والسلطة الفلسطينية بطرق حاسمة في المئة 70 نظراً لأن إيرادات التصفية كانت تمثل حوالي (من خلال نظام تصفية الضرائب) بواسطة إسرائيل فإن ذلك يمنح إسرائيل قوة هائلة على الصحة المالية، 2012 من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية في عام للسلطة الفلسطينية، حيث يمكن حجب هذه التحويلات في أي وقت، وقد تم ذلك في كثير من الأحيان.

ثانياً، يتم التحكم في التجارة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل من خلال وكالات استيراد في المئة من واردات 98 على سبيل المثال، كانت، 2002 وهذا يعني أنه في عام. إسرائيلية واحتكارات تجارية وثالثاً، تم التحكم في حركة العمل الفلسطيني بشكل أكثر صرامة. السلطة الفلسطينية تأتي من أو عبر إسرائيل بجانب هذه الترتيبات الخاصة ببروتوكول باريس، حاول. من قبل إسرائيل من خلال نظام التصاريح (وتقليلها)

على سبيل المثال، ضمن قانون الاستثمار الفلسطيني عدم فرض أي قيود على أكثر من أي من جيرانها العرب وقد تم توثيق في وثائق المانحين الرئيسيين الاعتقاد بأن تعزيز انفتاح الملكية الأجنبية أو تحويل الأرباح الصافية التجارة وخلق بيئة تسهل الأعمال الخاصة سيساهم في بناء الاعتماد المتبادل والاستقرار الإقليمي، مما سيساعد بما في ذلك) على إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وخلق مصلحة مشتركة في الاستقرار، ودمج الشرق الأوسط نظرًا للظروف، كانت تبني السلطة الفلسطينية في البداية .في الاقتصاد العالمي (الأراضي الفلسطينية المحتلة للسياسات النيوليبرالية غير متسقة، لكن التغييرات داخل النخبة الفلسطينية، وتغيرات في سياسات إسرائيل، وضغوط من المانحين الغربيين، ساهمت في زيادة اعتمادها.

في المجال الأمني، بذل المانحون الغربيون جهدًا هائلًا، سواء ماليًا أو عمليًا، لبناء خدمات الأمن التابعة للسلطة كانت المهمة . الفلسطينية وخلق ترتيبات تنسيق أمني ثلاثي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة الرئيسية للسلطة الفلسطينية، كما تم توثيقه في اتفاقيات أوسلو، هي إيقاف الهجمات على إسرائيل، ولذلك كان لذلك، فإن .في المئة من ميزانية السلطة الفلسطينية على قطاع الأمن 30-35 هناك إنفاق سنوي ثابت قدره حوالي (التي) وظيفة قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية ليست حماية السكان الفلسطينيين من التهديدات الخارجية تم اعتبار . ولكن لحماية السلطة الفلسطينية وإسرائيل من المتمردين، (تتمثل في هذه الحالة في الجيش الإسرائيلي أن جميع أشكال المقاومة تساوي 1998 جميع أشكال المعارضة غير شرعية، واعتبر مذكرة وادي عربية لعام وهو وضع مستمر حتى) استحوذ ياسر عرفات على جميع القرارات، ولم يكن هناك إشراف ديمقراطي .الإرهاب والذي يجب، وفقًا لإرشادات الممارسات الجيدة لوكالات المانحين الغربيين، أن يكون جزءًا أساسيًا من ،(اليوم لم يتم تجاهل سلطات السلطة الفلسطينية التعسفية وسياسات القمع من قبل .سياسات بناء السلام في قطاع الأمن أشاد نائب الرئيس ،1995 على سبيل المثال، في عام .المانحين الغربيين فحسب، بل تم دعمها في بعض الأحيان الأمريكي آل جور بمحاكم الدولة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، التي تم إدانتها من قبل منظمة العفو الدولية أدت الزيادة الكبيرة في قوات . "نمط المحاكمات غير العادلة بشكل فادح" ومنظمة هيومن رايتس ووتش بسبب "الشين بيت" الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، إلى جانب العمليات السرية الكبيرة لوكالة الاستخبارات المركزية و .إلى أن تكون الأراضي الفلسطينية المحتلة مجتمعًا شديد المراقبة ،(خدمة الاستخبارات الداخلية الإسرائيلية)

لا تعيق الانتفاضة الثانية هذه الحقائق؛ بل تثبت فقط أن السلطة الفلسطينية نفسها في وضع متناقض، وأن نخبها يتعين عليهم باستمرار اتخاذ قرارات للمشاركة في هذه العملية (والقوات العسكرية التي تحميهم وإطار أوسلو).

كانت الإدارة المدنية. لقد سهل إنشاء السلطة الفلسطينية وغيرها من المؤسسات النمو السريع للقطاع العام 20,000 المفروضة من قبل إسرائيل، التي حكمت الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الاحتلال، توظف أدى 120,000 كان عدد الموظفين في السلطة الفلسطينية، 1999 بحلول عام فلسطيني في عشية اتفاق أوسلو ذلك، بالإضافة إلى توسع قطاع المنظمات غير الحكومية، إلى نمو طبقة وسطى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 56 كانت، 2013 في الواقع، بحلول عام. والتي أصبحت قاعدة صلبة لبناء السلام كاستراتيجية لمكافحة التمرد في المئة تذهب 15 في المئة من نفقات السلطة الفلسطينية تذهب إلى دفع رواتب الموظفين العموميين، بينما كانت في المئة من نفقات السلطة الفلسطينية كانت 70 مما يعني أن أكثر من — إلى دفع المساعدات الاجتماعية وهكذا، فإن السلطة الفلسطينية في جوهرها شبكة أمان اجتماعي كبيرة تربط جزءًا. تُستخدم للحفاظ على السكان هائلًا من السكان باستقرارها ووجودها المستقبلي.

من بناء السلام كاستراتيجية لمكافحة التمرد باندلاع التمرد، مع بداية، "الفترة الانتقالية"، انتهت الفترة الأولى "مكافحة التمرد" وقد أدت هذه الأحداث إلى تطبيق إسرائيل لممارسات. 2000 الانتفاضة الثانية في سبتمبر مما أدى إلى تغيير بعض السياسات من قبل المانحين، (كما تم تنفيذها من خلال عملية درع الدفاع) المباشرة تم إنشاء الرباعية، المكونة من الولايات. لإعادة فرض الاستقرار وإعادة بناء السلام كاستراتيجية لمكافحة التمرد المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، كمنتدى دبلوماسي جديد لإعادة الأمور إلى مسارها الصحيح؛ أنشأت المجموعة الدولية المعنية بإصلاح السلطة الفلسطينية، والتي تضم ممثلين عن أعضاء، 2002 وفي يوليو كانت مهمتها مراقبة ودعم إصلاح السلطة. الرباعية، اليابان، النرويج، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي الفلسطينية.

كانت هناك استراتيجية غربية لبناء السلام في المجال السياسي قائمة على، "خريطة الطريق" خلال فترة وقد تم إلقاء اللوم على عرفات في. الاستنتاج بأن تعزيز نظام عرفات لم يعد في مصلحة الاستقرار وعملية السلام أعمال العنف التي وقعت خلال الانتفاضة الثانية، ولا سيما التفجيرات الانتحارية، وقد تم تأكيد سقوطه من النعمة يوضح إيفرايم هاليفي، رئيس الموساد في ذلك الوقت، في مذكراته. من خلال حادثة تهريب الأسلحة في كارين أ ومع ذلك، نظرًا لمركزية عرفات في. كيف أقنعت إسرائيل المانحين الغربيين الرئيسيين بالتخلص من عرفات الحياة السياسية الفلسطينية، فإن الصيغة العلنية لإزالته من السلطة كانت ستثير احتجاجًا كبيرًا، لذا تم تحقيق ذلك عن طريق تخفيف سلطته من خلال الإصلاح الديمقراطي، أي من خلال إنشاء منصب رئيس الوزراء، الذي تم تعيينه في البداية لمحمود عباس.

كانت هناك صراعات على السيطرة داخل السلطة الفلسطينية نفسها؛ ومع ذلك،، "خريطة الطريق" خلال فترة كجزء من الصراع السياسي الداخلي في السلطة الفلسطينية، كانت هناك. استغرق تهيش عرفات بعض الوقت معركة حول إصلاح القوات الأمنية.

لقد انهارت التنسيق الأمني وتفككت القانون .هيكلية الأمن التي دمرتها إسرائيل تقريبًا خلال الانتفاضة الثانية تم وضع خطط لإصلاح قطاع الأمن من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات .والنظام مع انتشار الجماعات المسلحة واستبداله بعباس كرئيس في 2004 نوفمبر 2 المتحدة، ولكن لم يتم إجراء أي تغييرات حتى وفاة عرفات في حيث أعيد بناء التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، تحت إشراف مكتب منسق الأمن ، 2005 يناير (USSC). الأمريكي

اقتصاديًا، كان بإمكان المانحين الغربيين فرض السياسات النيوليبرالية على السلطة الفلسطينية كنتيجة ثانوية أولاً، أدت الأعمال العسكرية الإسرائيلية خلال عملية درع الدفاع إلى .لاستراتيجيات مكافحة التمرد الإسرائيلية إفلاس السلطة الفلسطينية بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومرافق (وبسرية) ثانيًا، طالبت إسرائيل بإنهاء الحسابات غير المدققة التي كانت تدفع فيها بسرور .السلطة الفلسطينية ومع ذلك، كانت النخب السياسية الفلسطينية تتبنى .لسنوات، والتي كانت مصدرًا رئيسيًا لسلطة عرفات واستقلاله أيضًا النيوليبرالية بشكل متزايد كإطار سياسي للسلطة الفلسطينية، مما يعكس التغييرات التي تحدث في الاقتصاد الأولوية " ،السياسي للأراضي المحتلة وبنية الطبقات، على الرغم من أن ذلك لم يتبلور حتى المرحلة الثالثة كما عكس ذلك التغييرات الإقليمية التي أثارها اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين الولايات ."للضفة الغربية وقد تطور رأس المال الفلسطيني في الشتات .(بعد توقيع اتفاقيات أوسلو) المتحدة ودول الخليج طوال التسعينيات بشكل كبير كجزء فرعي من رأس المال الخليجي، وبالتالي تطلبت هذه العملية من العولمة، التي تعني أيضًا ولكن من خلال التخلص من .التطبيع مع إسرائيل، سلطة فلسطينية تعتق بشكل متزايد استراتيجيات النيوليبرالية الحسابات غير المدققة وفرض ضوابط على الأسعار، قلصت السلطة الفلسطينية إيراداتها وصناديقها الاحتياطية، علاوة على ذلك، كانت سياسات المانحين الغربيين تركز .بما زاد من اعتمادها على كل من إسرائيل والمانحين وهي قطاعات تعتمد بشكل كبير على الروابط مع — على تطوير اقتصاد موجه نحو الخدمات والصادرات .إسرائيل والشركات الإسرائيلية

توقعوا أن الانتخابات الديمقراطية التي جرت في (ولا الحزب الحاكم فتح) لا شك أن لا إسرائيل ولا المانحين :التي أطلقت بموجب خريطة الطريق وعملية الإصلاح، ستؤدي إلى وصول حماس إلى السلطة ، 2006 يناير ثم استخدم المانحون طرقًا علنية لتهميش وإزالة هذه النخب السياسية الجديدة التي .وهو حزب يرفض إطار أوسلو عائدات، في حين تم فرض عقوبات اقتصادية withheld Israel transfers .سعت إلى تحدي الهيكل بالكامل الفترة .وسياسية من قبل الرباعية وتطبيقها من قبل وزارة الخزانة الأمريكية باستخدام تشريعات مكافحة الإرهاب غالبًا ما تُصور (2007 يونيو) والانقسام الإداري بين الضفة الغربية وغزة (2006 يناير) بين انتخاب حماس كانت هذه فترة تتسم بالاستخدام المباشر .كفترة من تراجع المانحين وسحب المساعدات، لكن هذا غير صحيح ...كانت أموال المانحين، التي كانت فعليًا .لأساليب التلاعب الواضحة للنخب

زاد التمويل في هذه الفترة، خصوصاً من الولايات المتحدة، متعمداً تجاوز الحكومة المنتخبة للسلطة الفلسطينية وأعاد استخدام الممارسات التي كانت تحت حكم عرفات، والتي كانت الإصلاحات المتعلقة بالحكم الجيد التي كانت الأموال تُوجه مباشرة إلى مكتب الرئيس، أدخلت كجزء من خريطة الطريق قد حاولت القضاء عليها علاوة على ذلك، تم تزويد حركة فتح. وتُدفع المدفوعات إلى الحلفاء السياسيين، ويتم استبعاد المعارضين بالأموال والأسلحة لبناء حراسة رئاسية يمكنها إزالة حماس من السلطة.

أدت الحرب الأهلية الفلسطينية بين حماس وفتح، التي دعمها تصرفات المانحين الغربيين، إلى الانقسام بين تم احتواء حماس بعد ذلك. مما زاد من تجزئة الفلسطينيين جغرافياً وسياسياً — الضفة الغربية وقطاع غزة، التي وضعت تحت حصار من إسرائيل، وتركت لها الأمور لتتبع شكل مختلف من enclave وعزلها في 2013، واحد يعتمد بشكل كبير على المساعدات الإنسانية، وحتى عام: الاقتصاد السياسي عن الضفة الغربية بعد ذلك، دعم المانحون الغربيون الجزء من السلطة الفلسطينية. على أنفاق التهريب تحت الحدود مع مصر تم رفع المقاطعة الغربية رسمياً، واستأنفت. الموجود في رام الله والعمل في الضفة الغربية، تحت سيطرة عباس "مرحلة الأولوية للضفة الغربية" وهكذا بدأ: إسرائيل تحويل الإيرادات.

وقد تم توثيقها في خطة، "النيوليبرالية كتحرير" أو "فايادزم" أيضاً بـ "الأولوية للضفة الغربية" تُسمى مرحلة توضح هذه. 2009 وبرنامج الحكومة الثالثة عشرة لعام (PRDP) 2008-2010 الإصلاح والتنمية الفلسطينية الخطط تركيز السلطة الفلسطينية على بناء المؤسسات في إطار أوسلو، وتعزيز القطاع الخاص والحكم الجيد وهذا يدل على اعتماد واستيعاب. وزيادة التنسيق الأمني مع إسرائيل والولايات المتحدة، (بدلاً من الديمقراطية) استراتيجيات الاقتصاد النيوليبرالي والحكم، وبالتالي تقارب اهتمامات واحتياجات المانحين الغربيين مع جزء من بواسطة مستشار واحد من السلطة الفلسطينية واستشاري ثان من PRDP في الواقع، كُتبت. النخبة الفلسطينية وزارة التنمية الدولية البريطانية، دون استشارة صحيحة مع الوزارات المختلفة في السلطة ودون تحليل مناسب لضمان نجاح هذه المرحلة من الاستقرار، كان الدعم المالي للسلطة الفلسطينية في أعلى. لما يحتاجه كل قطاع كانت هذه الالتزامات الضخمة من الأموال. عندما انخفض مرة أخرى 2011 مستوى له على الإطلاق، حتى عام والمشاركة المكثفة للمانحين حاسمة لضمان استمرار بناء السلام كوسيلة لمكافحة التمرد.

بسبب حجم مما تطلب الحفاظ على السلطة الفلسطينية عاملة ودعم النخبة التي يمكن أن تحافظ على البناء قائماً تم تشديد وتعزيز . "وصاية دولية فعلية" تدخل المانحين، استنتج ناثن براون أن السلطة الفلسطينية قد أصبحت أعادت قوات الأمن الوطني السلطة المركزية والنظام القانوني، والتنسيق الأمني مع إسرائيل والولايات المتحدة الرصاص " بشكل كبير من خلال الاعتقالات والتوقيفات، وتمكنت من السيطرة على الضفة الغربية خلال عملية اعتبر منسق الأمن . 2009 إلى يناير 2008 الحملة الجوية الإسرائيلية ضد غزة من ديسمبر ،"المصوب كما أثنت إسرائيل على . الأمريكي، اللواء كيث دايتون، أن هذه الانتشار كان حاسماً في منع اندلاع انتفاضة ثالثة كانت النخبة السياسية في السلطة . هذا الانتشار والهدوء النسبي، رغم أنه كان قمعياً، الذي ساد في الضفة الغربية الفلسطينية غاضبة من هذه التصريحات، حيث جادلت بأنها تجعل السلطة الفلسطينية تبدو كأنها نظام متعاون لكن، متجاوزة الاتهامات العاطفية مثل هذه، من مصلحة السلطة الفلسطينية، والنخبة المحيطة بها، ضمان لدينا مصلحة " . وهذا الاستقرار ممكن فقط إذا وافقت إسرائيل عليه وساعد المانحون في دفع تكاليفه - الاستقرار ، 2013 قال مسؤول رفيع في قوات الدفاع الإسرائيلية في أكتوبر ، "في أن تكون السلطة الفلسطينية قوية مالياً ،" هذا يبقي العنف منخفضاً "

نشهد تحقيق ثمار عشرين عاماً من بناء السلام كوسيلة ، "الأولوية للضفة الغربية" وهكذا، في هذه المرحلة من خلق بيئة حيث تعمل إسرائيل والمانحون الغربيون وأجزاء من النخبة السياسية الفلسطينية بشكل : لمكافحة التمرد في الضفة الغربية، يخضع السكان لحكم استبدادي، وقد أصبحت السياسات . متزامن لضمان بيئة مستقرة النيوليبرالية أكثر رسوخاً، والتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والولايات المتحدة أكثر تشدداً من لكنه مستمر كحالة خيرية) كما أن غزة تحت حكم استبدادي، واقتصادها على حافة الانهيار . أي وقت مضى بينما القدس الشرقية بلا . المراقبة من قبل إسرائيل ومصر "حدودها" وتم احتواؤها إلى حد كبير مع ،(دولية ومع ذلك، كما هو الحال في جميع حالات الاستعمار التي تثير التمرد ومكافحة التمرد، قيادة، مهمشة، ومهملة فإن الوضع متناقض وغير مستقر بطبيعته

تناقضات بناء السلام كوسيلة لمكافحة التمرد في كثير من الأحيان :الخاتمة

عُرضت في دور . "بيت ياسمينية" ،جابت شركة مسرح فلسطينية الضفة الغربية بعرضها ، 2012 في صيف عام بينما .مسرحية ممتلئة، تسرد المسرحية قصة إطلاق النار والعلاج اللاحق للناشطة في حقوق الإنسان، ياسمينية هي ممددة في حالة حرجة، يُطلب من عائلتها كتابة وتقديم اقتراح للحصول على الدواء، الذي سيقبل فقط إذا ...قدموا أيضاً

عندما وصلت الأدوية، ناقشت العائلة ما إذا كانت ستسبب الإدمان أم لا؛ حيث دارت مناقشة أكد خلالها من قبل "خبراء" ومع ذلك، وصل في الوقت نفسه. أنه عند تناولها بجرعات صغيرة ستكون مفيدة "الخبير الطبي" آخرون مع المزيد من أنواع الأدوية، وسرعان ما أصبح من الواضح أنه من الأفضل أن تظل ياسمينة مريضة ابن ياسمينة المتمرد، الذي كان في. حتى تستمر في تلقي هذا النوع من الرعاية، ولتحقيق الأرباح من حولها البداية يعارض الأدوية، تم إغراؤه بعروض للدراسة في الخارج بأجر أو راتب مريح في وظيفة جيدة مقابل كان يعبر عن بعض "بيت ياسمينة" من الواضح أن. مما وضعه أمام معضلة أخلاقية خطيرة - صمته وامتناله التحديات والإحباطات التي يشعر بها الفلسطينيون تجاه المساعدات الغربية وبناء السلام في الأراضي الفلسطينية وخاصة أنها تسبب الإدمان، وأنها لا تحل المشكلة، وأنها أصبحت إلى حد كبير آلية لتقليل التمرد - المحتلة وضمن الامتثال، مما يلوث كل المعنيين بها.

أولاً، هناك تعايش هيكلي عميق في fold. الحجج المقدمة هنا ثلاث. تقدم هذه المقالة تفسيراً لسبب حدوث ذلك فلسفة وطرق مكافحة التمرد وبناء السلام التي تكمن في تأمين السكان ضد الاضطرابات من خلال تنفيذ الحجة الثانية المقدمة هي أن. استراتيجيات الحوكمة والتنمية والأمن التي تغرس الامتثال وتضمن السيطرة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو صراع استعماري أساسي حول الأرض والموارد، حيث يواجه دولة قوية شعباً تشمل تقنيات مكافحة التمرد الإسرائيلي ضد. من التمرد ومكافحة التمرد vicious بلا دولة، مما أنشأ دورة الفلسطينيين كل من العنف المباشر وطرق أكثر دقة للسيطرة على السكان لضمان الامتثال لعملية الاستعمار، وفي هذا. والتي تعمل على إقصاء الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم وتفكيك الجسم السياسي الفلسطيني. السياق، تم متابعة استراتيجيات بناء السلام الغربية المتعلقة بالحوكمة، والتنسيق الأمني، والاقتصاد النيوليبرالي وقد شكل هذا طبقة إضافية من تقنيات التهدة من خلال السعي وراء اقتصاد سياسي يثبت الاستقرار داخل ومن ثم، خضع الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة لتحول. الشراكة مع جزء من النخب الفلسطينية وبالتالي، كانت الحجة الثالثة المقدمة هي أن. مما خلق قاعدة داخلية تسعى أيضاً للاستقرار 1993 جذري منذ عام بناء السلام كمكافحة تمرد قد تكامل وتداخل مع هياكل السيطرة والقمع التي أنشأتها إسرائيل بطرق دقيقة ولكن وفي هذا النوع من الاقتصاد. حاسمة ليست دائماً مرئية، وغالباً ما تكون صعبة الاكتشاف، وتبدو غير ضارة السياسي، لم تعد القمع والاختيار متضادين، بل يندمجان، كما تم التعبير عنه من قبل محمود درويش في الإبروغراف في هذه المقالة.

وكانت: كان إطار أوسلو وسيلة ناجحة لمكافحة التمرد لأنه تم تفكيك ما تبقى من الجسم السياسي الفلسطيني لكن بطريقة (هي غزة المعزولة والمحاصرة، وشرق القدس المتكامل بشكل متزايد، 2013 النتيجة، في عام بين بلدات) مع إسرائيل، والضفة الغربية مع اقتصادات سياسية متباينة على نطاق واسع (مشوهة وغير متكافئة تعيش جنباً (الطبقة المتوسطة والمزدهرة مثل رام الله وبين مخيمات اللاجئين الفقيرة بشكل يائس والقرى الريفية إلى جنب.

مع المستوطنات اليهودية الثرية المتكاملة في إسرائيل عبر نظام شبكة طرق واسعة بينما تتمتع وحماية النظام العسكري والقانوني (برلمان إسرائيل) بالتمثيل السياسي في الكنيست ومع ذلك، هناك تناقض واضح يكمن في قلب هذه الطرق المتداخلة للسيطرة .الإسرائيلي إن ضمان الاستقرار والامتثال بينما تنفذ .والذي يمكن أن يؤدي إلى انهيار هذا البناء بأكمله دولة الاحتلال سياسات تعتبر، في الواقع، شكلاً من أشكال الاستعمار والتراكم البدائي هو أمر وما هو أكثر .إن أخذ الأراضي والموارد من الناس سيثير دائماً معارضة .غير مستقر بطبيعته .صعوبة في التنبؤ هو كيف ومتى وأي شكل ستظهر به هذه المعارضة